الأردن

الجدول 1	2018
عدد السكان (بالمليون)	10.0
إجمالي الناتج المحلي، القيمة الحالية بالمليار دولار	42.3
نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي)	4248
العمر المتوقع عند الولادة، سنةً	74.5

المصدر: مؤشرات التنمية العالمية، آفاق الاقتصاد الكلي والفقر، والبيانات الرسمية.
ملاحظات:
(أ) أحدث قيم لمؤشرات التنمية العالمية (2017)

تقدم بوادر حديثة تتمثل في زيادة الصادرات واستمرار الدعم الدولي القوي زخماً متجدداً للانتعاش الاقتصادي، ولكن لم تبدأ بعد معالجة ضعف إيرادات المالية العامة. ومن شأن تنفيذ الإصلاحات الأساسية الأوسع نطاقا، ولا سيما تلك المتعلقة بالمشتريات، والشراكات بين القطاعين العام والخاص، وقطاع الطاقة، أن توفر الحافز اللازم لتحقيق النمو. إلا أن تصاعد التوترات في التجارة العالمية في الآونة الأخيرة، والتباطؤ العالمي المتوقع، يشكلان مخاطر كبيرة ذات آثار سلبية على آفاق الانتعاش الفوري، تغطي على المنافع المتأتية من انخفاض أسعار النفط.

أحدث التطورات

نما إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بنسبة 2.0% في الربع الأول من عام 2019، في زيادة طفيفة عن نسبة الربع الأخير من عام 2018 التي سجلت 1.8%. وتمثلت المحركات الرئيسية في جانب العرض في قطاع الخدمات، الذي أسهم بنسبة 1.4% في نمو إجمالي الناتج المحلي، في حين أسهمت الصناعة بنسبة 0.3% والزراعة بنسبة 0.2%. وأظهرت المؤشرات القطاعية الحقيقية للأشهر الستة الأولى أداءً مختلطاً. حيث تراجع القطاع الصناعي بمقدار 0.6%، مدفوعاً بهبوط مؤشر الصناعات التحويلية بمقدار 1.3%، في حين أظهر قطاعا 'التعدين والمحاجر' و 'الكهرباء والغاز' بعض علامات الانتعاش.

وبفضل الأسعار المواتية للمواد الغذائية والنقل، وصل معدل التضخم الكلي خلال الأشهر السبعة الأولى من 2019 إلى 0.5% مقابل 4.5% خلال الفترة نفسها من العام السابق. ويبدو أن الدافع الكبير وراء هذا هو تراجع أسعار النفط (انخفاض بنسبة 8.8% في المتوسط في الفترة من يناير/كانون الثاني إلى يوليو/تموز 2019). وفي ضوء الآفاق المستقبلية المواتية للتضخم، وخفض الاحتياطي الاتحادي الأمريكي لأسعار الفائدة، قام البنك المركزي الأردني بخفض أسعار الفائدة بمقدار 25 نقطة أساس في 1 أغسطس/آب و18 سبتمبر/أيلول 2019.

وانخفض عجز الحساب الجاري خلال الربع الأول من عام 2019 بمقدار 46.0%، بالمقارنة بالفترة ذاتها من العام السابق ليصل إلى 483 مليون دولار أمريكي. وأشارت البيانات التجارية في الربع الثاني من عام 2019، إلى انخفاض العجز التجاري بنسبة 7.0% مقارنة بالفترة نفسها من العام السابق. ولكن هذا الانخفاض كان مدفوعاً في الغالب بتراجع الواردات بنسبة 4.2% مع بقاء نمو الصادرات خلال الربع الثاني من عام 2019 ثابتاً؛ في انعكاس للركود في التجارة العالمية. وعلى أساس تراكمي، أظهر إجمالي الصادرات نمواً قدره 4.5% في النصف الأول من عام 2019 (قادته صناعة الملابس والكيماويات) في مقابل نمو قدره 2.9% في الفترة نفسها من العام السابق.

وتراجعت الواردات بنسبة 3.8% في النصف الأول من عام 2019 في مقابل تراجع بنسبة 2.4% في الفترة نفسها من العام السابق. وهو التراجع الذي يمكن عزو أكثر من نصفه إلى الواردات غير النفطية. كما أظهرت أحدث الإحصاءات عن حصيلة السياحة وتحويلات العاملين اتجاهات مواتية خلال النصف الأول من عام 2019.

وبلغ عجز الموازنة (باستثناء المنح) خلال النصف الأول من عام 2019 2.1% من إجمالي الناتج المحلي في مقابل 2.5% في الفترة نفسها من العام السابق. وزاد تحصيل الإيرادات المحلية خلال النصف الأول من عام 2019 بنسبة 4.5% مقارنة بالفترة نفسها من العام السابق، وهو ما يقل كثيراً عن النمو المستهدف في الموازنة بنسبة 15.3%. وتجاوزت الإيرادات غير الضريبية النمو المستهدف في الموازنة. وكان هناك نقص ملحوظ في تحصيل الضرائب غير المباشرة، حيث تراجع بحوالي 8.1% بالمقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي. وأدى ضبط الأوضاع في جانب الإنفاق إلى إيقاف نمو الإنفاق الإجمالي عند مستوى 2%، ولكنه يعزى إلى حد كبير إلى خفض التحويلات وثبات الإنفاق الرأسمالي.

ولا تزال قضيتا الفقر وفرص العمل من بين القضايا المهمة. فلدى إطلاق إستراتيجية الحماية الاجتماعية والحد من الفقر للأعوام 2019-2025 في مايو/أيار، أعلنت دائرة الإحصاءات العامة أن معدل الفقر الوطني بين صفوف الأردنيين كان 15.7%، وبلغ معدل البطالة 19% في الربع الأول من عام 2019، متجاوزاً متوسط عام 2018 بمقدار 0.7 نقطة مئوية. وكانت تلك الزيادة ناتجة عن ارتفاع حاد في معدل بطالة الإناث، مع تحسن طفيف في معدل بطالة الذكور. ولا يزال الشباب الأردني (في الفئة العمرية 15 إلى 24 عاماً) هم الفئة العمرية التي تعاني من أعلى معدلات البطالة، بمستوى بلغ 40.1% في الربع الأول من عام 2019. وفي الوقت نفسه، انخفضت نسبة مشاركة كل من الإناث والذكور على حد سواء في قوة العمل إلى 35.1% في الربع الأول من عام 2019، بالاتساق مع انتشار التقاعد المبكر.

الشكل 1 الأردن/ المساهمات في نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي على جانب العرض (على أساس سنوي)

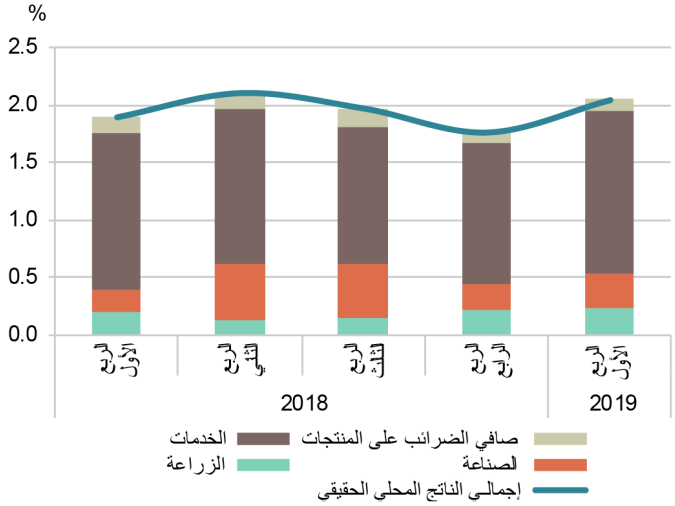

المصادر: البنك المركزي الأردني وحسابات خبراء البنك الدولي.

الشكل 2 الأردن/ ديناميات سوق العمل

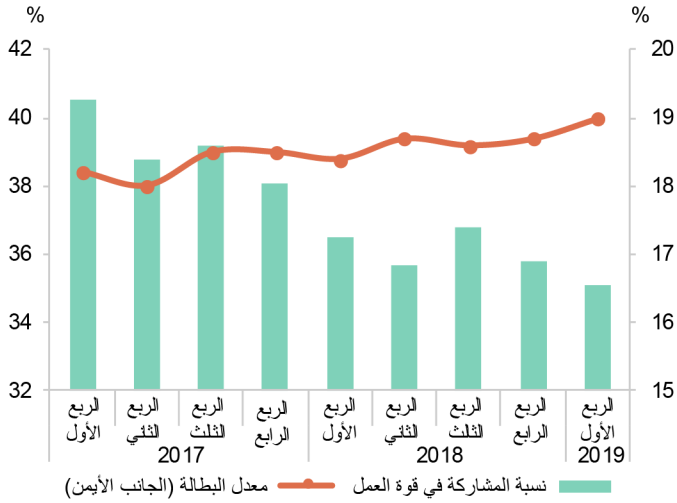

المصادر: دائرة الإحصاء العامة وحسابات خبراء البنك الدولي.

الآفاق المستقبلية

من المتوقع أن ينتعش نمو إجمالي الناتج المحلي تدريجياً، مدعوماً بصافي الصادرات على جانب الطلب، وبالأداء القوي في قطاع الخدمات، ولا سيما السياحة، على جانب العرض. كما أن الزيادات المتوقعة في التدفقات الوافدة للاستثمارات الخاصة الأجنبية محل ترحاب، ولكنها دون مستويات طفرة أواسط العقد الأول من الألفية. وتنطوي المخاطر ذات الآثار السلبية المباشرة على انخفاض الاستهلاك العام والاستثمار، المقيدين نتيجة أعمال ضبط أوضاع المالية العامة الجارية، في حين يتوقع أن يظل نمو الاستهلاك الخاص ضعيفاً بسبب توقف خلق فرص عمل جديدة وتدابير السياسات الضريبية.

ومن المتوقع أن يظل التضخم منخفضاً في عام 2019 وخلال الأجل المتوسط. ومن العوامل التي تساعد على اعتدال التضخم استمرار ضعف الطلب المحلي، وتراجع أثر الإجراءات الضريبية التي طُبقت العام الماضي، بالإضافة إلى الأثر المتأخر لتقييد الأوضاع النقدية. ومن المتوقع أن يتحسن عجز الحساب الجاري تحسناً طفيفاً من 6.7% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2018 إلى 6.4% في 2019. وعلى الرغم من تأثير الشروط التجارية المواتية، مقارنة بالعام الماضي، فإنه يتوقع أن تنمو الصادرات نمواً متوسطاً نظراً للركود الذي يضرب النشاط التجاري العالمي، في حين يتوقع أن ترتفع الواردات بشكل هامشي. وعلى الأجل المتوسط، يتوقع أن يظل عجز الحساب الجاري، كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي، عند مستوى متوسط. ولكن، نظراً للمتطلبات المالية الكبيرة على الأجل المتوسط، وحلول موعد استحقاق السندات المصدرة بالعملة الأجنبية في عام 2020، ستظل استدامة المركز الخارجي معلقة بالوفاء بالتدفقات متعددة الأطراف والثنائية.

ومن المتوقع أن يتحسن رصيد المالية العامة (شاملاً المنح) ليصل إلى -2.5% من إجمالي الناتج المحلي عام 2019 من -3.3% في عام 2018. ويتوقع أن تتحسن الإيرادات المحلية بنسبة 0.4% من إجمالي الناتج المحلي في 2019، مع بدء ظهور آثار التدابير المتخذة لمعالجة ضعف الأداء في النصف الثاني من العام، في حين من المتوقع أن ينخفض إجمالي الإنفاق. ونظراً لانخفاض التدفقات الوافدة من المنح الأجنبية، فسيظل إجمالي الإيرادات والمنح دون تغير تقريباً عند 26% من إجمالي الناتج المحلي. ومن المتوقع أن ينخفض رصيد المالية العامة، على الأجل المتوسط، إلى 2.0% من إجمالي الناتج المحلي، مدعوماً بزيادة الإيرادات الناتجة عن قانون ضريبة الدخل الجديد، وتعزيز الإنفاذ الضريبي، والتزام الحكومة بالاستمرار على طريق ضبط أوضاع المالية العامة. ويتوقع أن ينخفض الرصيد الأولي (شاملاً المنح) بمقدار 2% من إجمالي الناتج المحلي وأن تتحسن ديناميات الديون. وعلى الرغم من أن الانخفاض المتوقع في التضخم سيكون له أثره المفيد للظروف المعيشية، فإن استمرار التحديات التي تواجه سوق العمل تثير المخاوف. وتناقش دراسة تشخيصية عن فرص العمل يترقب صدورها عن البنك الدولي بعضاً من قضايا التشغيل الرئيسية. يعمل شخص واحد فقط من بين كل ثلاثة في سن العمل في الأردن ويتم إعادة تخصيص فرص العمل من قطاعات إنتاجية مرتفعة إلى قطاعات إنتاجية منخفضة تزداد في القطاع غير الرسمي. وهناك عدد كبير من العمال غير مشمولين بالضمان الاجتماعي ولا يعملون بموجب عقد قانوني. ونظراً للارتفاع الشديد في معدل النمو السكاني بين الأردنيين وتدفق اللاجئين، فستكون المتطلبات من فرص العمل اللازمة للعودة بمعدلات التوظيف إلى المستويات 'الطبيعية' هائلة جداً.

المخاطر والتحديات

ثمة عوامل تشكل مخاطر ذات تأثير سلبي مباشر على الانتعاش الاقتصادي تتمثل في تباطؤ النمو العالمي، وتصاعد حدة التوترات التجارية بين الولايات المتحدة والصين، واستمرار حالة انعدام اليقين إقليمياً. ويتطلب الخفض المستدام للدين استمرار ضبط أوضاع المالية العامة، بما في ذلك تعبئة الإيرادات واحتواء الإنفاق العام. وفضلا عن ذلك، ففي ضوء حلول موعد سداد السندات المصدرة بالعملة الأجنبية في العام القادم، فستتوقف تغطية المتطلبات الكبيرة من التمويل الخارجي الكلي، وخصوصاً في عام 2020، على استمرار قدرة الحكومة على تعبئة المساعدات المالية الدولية. كما إن الانقطاع الذي حدث في الآونة الأخيرة في الإنتاج السعودي من النفط، إذا ما أدى إلى ارتفاع أسعار النفط على الأجل المتوسط، فسيزيد من قابلية التعرض لأضرار. ومن شأن الطريقة التي سيتحقق بها ضبط أوضاع المالية العامة – أي كيفية زيادة الإيرادات الجديدة وخفض الإنفاق – أن يكون لها تأثير على الفقر والمساواة. وعلاوة على ذلك، يتعين لتحقيق خفض طويل الأجل ومستدام في الفقر وقابلية التأثر والمعاناة تحقيق زيادة كبيرة في معدل التوظيف.

الجدول 2 الأردن/ مؤشرات آفاق الاقتصاد الكلي والفقر

(التغير السنوي بالنسبة المئوية ما لم يُذكَر غير ذلك)

	2016	2017	2018	2019 ت	2020 ن	2021 ن
نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بأسعار السوق الثابتة	2.1	2.1	1.9	2.2	2.3	2.5
الاستهلاك الخاص	0.2	4.0	-2.6	0.9	1.2	2.2
الاستهلاك الحكومي	-3.0	3.2	0.7	0.7	0.9	0.9
إجمالي استثمارات رأس المال الثابت	-8.0	7.5	-3.0	2.5	2.8	3.1
الصادرات والسلع والخدمات	-3.0	3.6	3.4	1.6	2.3	4.8
الواردات والسلع والخدمات	-7.9	7.9	-6.1	-0.5	0.3	3.4
نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، بالأسعار الثابتة لعوامل الإنتاج	2.2	2.2	2.0	2.9	2.4	2.6
الزراعة	3.8	4.8	3.2	3.0	2.5	2.0
الصناعة	1.3	1.8	1.3	1.5	2.0	2.0
الخدمات	2.4	2.2	2.3	3.5	2.5	3.0
التضخم (مؤشر أسعار المستهلكين)	-0.8	3.3	4.5	2.0	2.5	2.5
رصيد المعاملات الجارية (% من إجمالي الناتج المحلي)	-9.4	-10.6	-6.7	-6.4	-6.3	-6.5
صافي الاستثمار الأجنبي المباشر (% من إجمالي الناتج المحلي)	4.0	5.0	2.3	2.5	3.5	3.8
رصيد المالية العامة (% من إجمالي الناتج المحلي)[أ]	-3.0	-2.2	-3.3	-2.5	-2.4	-2.0
الدين (% من إجمالي الناتج المحلي)[ب]	93.8	94.3	94.4	94.7	94.6	93.2
الرصيد الأولي (% من إجمالي الناتج المحلي)[أ]	0.0	0.7	0.0	0.9	1.3	2.0

المصدر: البنك الدولي، قطاع الممارسات العالمية للفقر والعدالة، وقطاع الممارسات العالمية للاقتصاد الكلي والتجارة والاستثمار.
ملاحظة: ت = تقديرات، ن = تنبؤات.
(أ) شاملا المنح وعجزا في المالية العامة قدره 0.7% من إجمالي الناتج المحلي عام 2020، و1.7% من إجمالي الناتج المحلي عام 2021.
(ب) إجمالي الدين الحكومي والمضمون. يتضمن تقديرات سلطة مياه الأردن للسنوات 2019 - 2021.